

جراكوس باييف ومؤامرة الأكفاء

Conspiration des Egaux

عندما يتعرض الباحث لجانب من جوانب الإرهاصات الاشتراكية الأولى في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر يجد نفسه في مواجهة مشكلة رئيسية لا سبيل إلى تجاهلها أو الاعتماد على ما يستطيع أن يضمه عنها في سياق بحثه ، وهي مشكلة المصطلحات ، أو بمعنى أوسع « المفاهيم » التي سيضطر إلى استخدامها وما تنطوي عليه من دلالات حديثة قد تؤدي إلى لبس أو حتى إلى خطأ جسيم أحياناً .

والظواهر التي سأحدث عنها ، والتي بلغت ذروتها في الثورة التي قادها جراكوس باييف ونفر من أنصاره ، جزء لا يتجزأ من الثورة الفرنسية ؛ ونحن نعلم أن الاشتراكية بمفهومها الحديث لم تكن قد عرفت بعد في هذه الفترة — بل ولم تتبلور إلا بعد قرابة نصف قرن من ذلك التاريخ ، ولذلك فإن وصف هذه الظواهر بالاشتراكية يكون غير دقيق ، والأقرب إلى الصواب أن نقول إنها مجرد إرهاصات تنبئ عن اتجاه معين في المستقبل أو — إذا كان لنا أن نستعمل مصطلحاً حديثاً — هي « جنين » اشتراكي .

وينبغي قبل أن نعرض لهذه الظواهر أن نلقى نظرة على وضع الثورة الفرنسية الكبرى نفسها ، في علاقاتها التاريخية ، من تطور الفكر السياسي والاجتماعي ، وهل هي ذروة مرحلة البورجوازية أم بداية المرحلة التالية لها .

والواقع أن الجدل الذي ثار بين المؤرخين والمشتغلين بالفكر السياسي ، وبين المفكرين الاشتراكيين بصفة خاصة ، حول هذه النقطة يتصل

اتصالاً مباشراً بمفهوم كل منهم عن معنى الاشتراكية واتجاهاته بصفة عامة (١).
فمنهم من تناوّلها على أنها طليعة الثورة الاشتراكية ، طليعة تزخر فعلاً
بالتجارب الاشتراكية ؛ ومنهم من صورها على أنها التعبير العملي عن روح الثورة
الفكرية التي اجتاحت أوروبا ، وفرنسا بصفة خاصة ، في القرن الثامن عشر
وبلغت ذروتها كتابات الموسوعيين ومفكرى الاستعارة الآخرين .

بيد أن الأمر الذي لا جدال فيه هو أن الثورة الفرنسية ثورة طابعها
بورجوازي بحت ، بل هي « الثورة البورجوازية الكبرى » التي مهدت السبيل
للطبقة الناشطة الجديدة في الاستيلاء على السلطة .

فبين « إعلان حقوق الإنسان والمواطن » الذي وضعته الجمعية العمومية
في عام ١٧٨٩ — الذي جعل حق « الملكية حقاً مقدساً لا يمس » — وبين
دستور ١٧٩٤ الذي وضعه المؤتمر الوطني فقصّر حق الانتخاب على فئة معينة
من الشعب أطلق عليها « المواطن الإيجابي » أو « المواطن العامل » وقيّد حق
شغل الوظائف العامة فجعلها قاصرة على الملاك ، بين هذين الحدثين لا مجال للخطأ
في الطابع البورجوازي المحض للثورة التي تمخضت عنهما وفي أن الأحداث الأخرى
التي يمكن وصفها بأنها اشتراكية — مما وقع بين هذين الحدثين التاريخيين
وبعدهما مباشرة — ليست سوى ظواهر عارضة كان لا يمكن أن يتحقق لها بقاء
وكل ما نستطيع أن نقوله فيها هي أنها كانت مجرد استباقات لأحداث مقبلة .

ولعل خير ما يصور لنا هذين الرأيين في علاقة الثورة الفرنسية بالاشتراكية

(١) انظر مثلاً برنس كروبووتكين الزعيم الفوضوي المعروف في كتابه The Great French
Revolution ، والزعيم الاشتراكي الفرنسي جين جوريه في مؤلفه الضخم Histoire Socialiste
de La France والذي يعد المجلد الخاص بالثورة الفرنسية فيه من أفضل ما كتب من وجهة
النظر الاشتراكية . وأنظر كذلك أندريه لينختنبر La Socialisme et la Rep. Fr. وكذلك
القسم الخاص بالثورة الفرنسية في كتاب كارلتون هيز 'Political and Cultural
'His. of Europe' .

عبارتان لمفكر اشتراكي معروف هو هارولد لاسكي ، إذ يقول^(١) :

« يمثل وضع الثورة الروسية في علاقاتها التاريخية بالقرن العشرين وضع الثورة الفرنسية في القرن التاسع عشر » . وهي عبارة كما نرى قد لا تعنى أكثر من أنهما مرحلتان في صراع الإنسان في سبيل التحرر من قيود واقعة ، ولكل منها طابعها الخاص الذي أملت ظروف العصر الذي تمت فيه .

ولسكنه يقول أيضاً في موضع آخر^(٢) :

« إن الرجال الذين وضعوا بذور البلشفية هم السلالة المباشرة ليعاقبة الثورة الفرنسية » . وهي عبارة توحى قطعاً بأن هناك صلة مباشرة بين الأهداف والمبادئ ، بل والأساليب كما سنرى فيما بعد ، التي كانت القوة الدافعة لزعماء الثورتين .

وقد يساعدنا في تلخيص سبيلنا بين هذه الآراء المختلفة أن نتمعن ملياً في ترتيب أحداث الثورة والأثر الذي تركته فئة معينة بالذات من الشعب الفرنسي في هذه الأحداث ، وأعني بها الفئة التي عرفت تارة بإسم « شعب باريس » *Peuple de Paris* وتارة بإسم الشعب أو « الناس » *Le Peuple* وثالثة بإسم « جيش الثورة » *L'Armée de la Rév.* كما عرفت أحياناً بإسم « الطبقة الرابعة » *Quatrième Etat* وأخيراً بإسم ذي مغزى خاص هو — *Les sans Culottes* أي الدهاء أو الحفاة ، الذين لا يملكون سوى معاول شقائهم يعملون بها في هدم أسس المجتمع الذي حرمهم من كل شيء ؛ (ولم تكن كلمة بروتاريًا قد عرفت بعد ، فهي تمت إلى مرحلة تالية هي مرحلة « البابوفيزم » *Babouvisme* أي مذهب بابيف) .

(١) أنظر (Laski: Reflecons on the Revolution of our times. p. 41)

(٢) Op. Cit ، ص ٤٣ .

وهذا البحث هو قصة هذه الفئة Les Sans-Culottes .

لقد بدأت الثورة الفرنسية حقيقة عند ما أحست الطبقة الثالثة (Le Tiers état) ، التي تمثل البورجوازية الناهضة ، بقوتها وحاجة الملكية إليها بسبب الضائقة المالية، فتحدثت أوامر الملك واجتمعت في ملعب التنس الملكي عندما أغلقت في وجهها قاعة الاجتماع بعد أن أعلنت رفضها التعاون في ظل الوضع السابق الذي لا يمنحها حقها الكامل في إدارة شئون البلاد ، وأصررت على ألا تجلس كل طبقة بمفردها مطالبة باجتماع شامل للطبقات الثلاث وأن يكون التصويت بالرأس (وبذلك تضمن الأغلبية فقد كان عدد مندوبي الطبقة الثالثة وحدها ٦٠٠ بينما كان عدد مندوبي كل من الطبقتين الأخرين صاحبتى الامتياز «رجال الدين» و « النبلاء » ٣٠٠ فقط ، وكان من بين أفراد هاتين الطبقتين الكثيرين من المتنورين الذين يعطفون على الطبقة الناهضة ويؤازرونها في مطالبها مثل ميرابو وسييه) .

إن حادث سقوط الباستيل الذي كثيراً ما يعتبر بداية الثورة الفرنسية لم يكن سوى رمز لشيء آخر غير بداية الثورة الفرنسية ، لقد كان رمزاً لفاعلية دهاء باريس — فاعلية لا يحدوها وعى ولا يوجهها هدف ذاتى ولكن يدفع إليها لجوع والحرمان ، فاعلية فئة تأثرت ولا شك بالأفكار السائدة وإن لم تفهمها .

ولكن البداية التي لامراء فيها لثورة البورجوازية هي حادث ملعب التنس قبل وقوع الباستيل ببضعة أيام ، وهو تعبير عن إحساس الطبقة الثالثة بقوتها الجديدة التي دفعتها حتى إلى رفض مجرد القيام بالإجراءات التمهيدية (تقديم أوراق اعتماد المندوبين) قبل الاستجابة إلى طلباتها كاملة ، كما دفعتها إلى إعلان نفسها « الجمعية التأسيسية » . إذ كان الهدف الذي عقدت العزم على تنفيذه هو وضع دستور يتيح لها الوصول إلى القوة العمل بحرية .

وقد نجحت الطبقة الثالثة وتم لها النصر في الجولة الأولى عندما أذعن لها الملك والطبقتان الأخريان ، فكان لها ما أرادت وشرعت تعمل على تحقيق أهدافها بوضع « إعلان حقوق الإنسان والمواطن » — فها هي هذه الحقوق التي تصورها ممثلو الطبقة البورجوازية في ذلك العهد كما جاءت في الإعلان : « الحرية وحق الملكية وحق الأمن وحق مقاومة الاضطهاد... وحق كل مواطن في المشاركة شخصياً أو بواسطة ممثليه في وضع القوانين التي يجب أن تكون متماثلة بالنسبة للجميع ... » .

ونحن نعرف الحرية التي كانت تهدف إليها هذه الطبقة... أنها « حرية التعامل » Laissez Faire التي تعتبر أساس النظام البورجوازي الرأسمالي... حرية الطبقة الرأسمالية في تنمية ثروتها وتحقيق رسالتها التاريخية في تثبيت دعائم حق الملكية الخاصة... أما حق الأمن فهو كما نعرف أيضاً دعامة الاستقرار الذي يتطلبه ازدهار رأس المال .

لقد كانت الطبقة الثالثة تتكلم باسم البورجوازية ، وبإسمها وحدها ، وتحكم بمعاييرها . وسنرى كيف فسرت عبارة « حق كل مواطن في المشاركة شخصياً أو بواسطة ممثليه في وضع القوانين » بما يتفق وهذه المعايير .

ثم يرتفع الستار عن فصل آخر من هذه المرحلة كانت البطولة فيه لقطاع آخر من الأمة الفرنسية هم من أطلقنا عليهم « الدهماء » Les Sans-Culottes عندما دفعهم الشقاء والمعاناة والجوع إلى ماعرف في التاريخ باسم « زحف الجوع » Hunger Drive من باريس إلى فرساي في أكتوبر عام ١٧٨٩ وطالبوا بعودة الملك إلى باريس ومعه الجمعية الوطنية ، وكان لهم ما أرادوا فعادوا معهم الملك وأسرتهم يصيحون — « معنا الخباز وزوجة الخباز وسنحصل على الخبز في باريس » . وهذا ما كانت الجماهير تريده فعلاً... الخبز .

وصارت باريس مرة أخرى مقر الحكم؛ وكانت باريس بحكم الأمر الواقع تحت سيطرة دهمائها، وبذلك بدأت مرحلة ثانية في الثورة الفرنسية ظهر فيها بوضوح أثر تلك الجموع التي لم تكن تعرف لنفسها هدفاً سوى رغبة جارفة في تحسين أحوالها ورفع ما تعانيه من ظلم بتغيير الأوضاع القائمة، فتركت قيادتها للطبقة الوسطى تستخدمها في تحقيق مآربها.

وفي سنة ١٧٩١ تم وضع أول دستور مكتوب في المجتمعات الحديثة — باستثناء الدستور الأمريكي الذي سبقه ببضع سنوات ولم يوضع موضع التنفيذ إلا بعد ذلك — دستور يقوم على مبدأ الملكية الدستورية المقيدة على نمط الأفكار التي كانت سائدة في إنجلترا وقتذاك؛ وهي المبادئ والأفكار التي ترعرعت في ظلها البورجوازية الإنجليزية.

وقد بدأ في هذا الدستور بوضوح ما تحسه الطبقة الصاعدة الجديدة من عدم ثقة تجاه الطبقة الدنيا في طريقة تفسيرها «لحق المواطن في المشاركة في وضع القوانين»، إذ اعتبرت المواطن الذي يتمتع بهذا الحق هو الذي يدفع قدراً معيناً من الضرائب كما جعلت انتخاب المجلس التشريعي على درجتين إمعاناً منها في إبعاد عملية سن القوانين عن متناول فئة الدهماء.

وإلى هنا نستطيع القول أن الثورة البورجوازية حققت أهدافها بانزاع السلطة من أيدي الطبقات الحاكمة القديمة وإبعادها عن أيدي الدهماء، ولو كانت الثورة بورجوازية خالصة حتماً لانتهى الأمر عند هذا الحد وسارت البلاد في طريقها الذي رسمته لها الطبقة الصاعدة في ظل النظام الرأسمالي على أساس تسوية عام ١٧٩١. ولكن قوة الدفع الثورية استمرت وبدأت تتجه البلاد بسرعة إلى راديكالية متطرفة، فتخلت الملكية عن مكانها للجمهورية وتعالى بعض الأصوات تندد بالفرقة التي فرضها الدستور بين المواطن «العامل» أو «الايجابي» والمواطن الذي لا يملك والذي حرم من حق الانتخاب لأنه لا يملك.

كما بدأت الأنظار تتجه إلى الحالة السيئة والشقاء الذي تعيش فيه كتلة عمال المدن التي تعاني الفقر المدقع والتي ، إذ حرمت من التمثيل في أداة الحكم ، لا تستطيع أن تسمع صوتها بالطريق الدستوري . كما بدأت الأذهان تتنبه إلى حالة القلق والسخط السائدين بين هذه الكتلة غير المتميزة من البشر وما لهذه الحالة من أثر بالغ الخطورة على الاستقرار الجديد الذي تنشده البورجوازية .

ومنذ هذه اللحظة سنرى وقع هذه المشكلة الجديدة وأثرها في اتجاه الأفكار — بل والأحداث نفسها — وسنتبين كيف تكون مفهوم البروليتاريا بمعناها الحديث .

والواقع أن هذه الفئة Les Sans-Culottes حرمت تماماً من أى نصيب في مكاسب الثورة ؛ فالبورجوازية نالت دستورها والفلاحون حصلوا على نصيبهم من الكعكة ، أما كتل العمال التي زحفت على باريس وغيرها من المدن الفرنسية الكبرى فقد نالت وعوداً بحقوق سياسية واقتصادية انتهت إلى لا شيء تماماً .

ومنذ الآن فصاعداً سنجد أيضاً أن الطبقة الدنيا في المجتمع الفرنسي — التي كانت تمثلها قبل عام ١٧٨٩ « الطبقة الثالثة » Le Tiers-Etat — قد تغيرت في تكوينها ومشاعرها فتحوّلت إلى كتلة جماهيرية يقودها بعض راديكالي الطبقة الوسطى .

وبدأ هذا الاتجاه يعبر عن نفسه في نشاط الأندية السياسية التي انتشرت في باريس وتكونت لها فروع في معظم مدن فرنسا . وكان أقرب هذه الأندية إلى الاتجاه الجديد هو الذي عرف باسم نادى اليعاقبة Jacobins — الذي أشرنا إليه في قول هارولد لاسكى من قبل — وكان هذا النادى قد بدأ بجماعة إسمها « جمعية أصدقاء الدستور » من بين أعضائها سييه وميرابو ولافايت ولكها لم تلبث أن تحولت إلى منظمة راديكالية متطرفة تحت زعامة روبسبير .

وظهرت للطبوعات والنشرات التي تحمل بين طياتها مفاهيم نستطيع أن نقول مطمئنين أنها في مجموعها تمثل « جنيناً » اشتراكياً أو استباقياً للمفاهيم الاشتراكية الحديثة .

ف نجد مثلا صحيفة مارا "L'Ami du Peuple" الذي أخذ يدعو فيها إلى عدم التشبه بانجلترا التي تحكمها قلة من الأثرياء « تستخدم مفهوم الحرية لمصلحتها الطبقية الخاصة مدعية أنها تمثل الأمة كلها » ، ويؤكد أن « الاصلاح الحقيقي لا يمكن أن يتم إلا بواسطة عمل مباشر من جانب الشعب نفسه » . ولعل هذه هي أول مرة في المجتمعات الحديثة في حدود ما نعلم ، يوجه فيها الهجوم إلى الطبقة الصاعدة الجديدة من جانب من يتحدث باسم « الشعب » وينكر عليها دعواها في أنها تمثل الأمة كلها .

وقام دانتون وديمولان — شريكا ماراً في نادي الكوردلييه — على رأس حملة توعية لتوجيه جماهير باريس إلى المطالبة بحقوقها السياسية — لا على أن هذه الحقوق في ذاتها هدف ولكن على أنها السبيل للتخلص من الغبن الاقتصادي الذي تعانيه . وهذا أيضاً اتجاه وإن لم يكن جديداً في ذاته إلا أنه جديد تماماً في ضوء ملامساته .

وتحت ضغط هذه القوى بدأت الثورة الفرنسية تتجه إلى هدف جديد هو التسوية الاجتماعية بين جميع فئات الشعب الفرنسي وعدم الوقوف عند حد المطالبة بالمساواة السياسية وحدها .

ولكن هل يمكن أن يستمر هذا الاتجاه؟ وهل أسقط في يد القوى المضادة الأخرى؟ .

لقد كانت هناك قوتان رئيسيتان تقاومان هذه الاتجاه . أولاً الرجعية الأرستقراطية ، داخل فرنسا وخارجها ، وكانت لاتزال تعمل جاهدة على استعادة

النظام القديم Ancien Régime والقضاء على كل التغييرات التي استحدثتها الثورة الفرنسية ، ولا تهمنا هذه القوة فيما نحن بصدده ، فقد كانت عاملاً بالياً obsolete فقد مقوماته الاقتصادية والفكرية ، وكانت كل جهودها مقضياً عليها بالفشل حتماً .

أما القوة الثانية فكانت الطبقة الجديدة الصاعدة التي تربعت على عرش السلطة وأحرزت الأغلبية المطلقة في الجمعية التشريعية الجديدة بحيث أصبحت هذه الجمعية هي معقلها ومصدر قوتها . ونبدأ الآن في مرحلة ثالثة من مراحل الثورة الفرنسية .

كانت الجمعية التشريعية مكونة من ٧٥٠ عضواً مقسمين إلى ثلاث فئات : الملكيين Feuillants ويمثلون اليمين ، والجيروند ويمثلون اليسار ، والوسط الذي كان ينضم مرة إلى هذه المجموعة وتارة إلى تلك عند إلى أخذ الأصوات . وكانت هذه المجموعات الثلاث من أقصى يمينها إلى أقصى يسارها تمثل الطبقة الوسطى وحدها .

فأين ممثلو الطبقة الدنيا الجديدة ! وأين المعبرون عن الاتجاهات التي أتينا على ذكرها ! لم يكن لهم في الحقيقة أثر في الجمعية ؛ ومن ثم كان لابد من حدوث شيء ما تعبر به هذه الروح عن نفسها ما دامت قد حرمت حق التعبير بالطريق الدستوري .

وفي ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ حدث ما كان متوقفاً إذ هاجم شعب باريس تحت زعامة دانتون الجمعية التشريعية — وكان الشعب قبل ذلك قد هجم على التويلرى وأرغم الملك على الالتجاء إلى الجمعية التشريعية في طلب الحماية — ثم أرغم من بقي من النواب فيها على إصدار قرار بإيقاف الملك ودعوة البلاد إلى انتخاب مؤتمر وطني ، على أساس حق الانتخاب المباشر للجميع ، لوضع دستور جديد .

وكان لشعب باريس ما أراد ، فأجريت الانتخابات فوراً واجتمع المؤتمر الجديد في ٢٠ سبتمبر ، وفي ٢٢ سبتمبر أعلنت الجمهورية وبدأت الروح الجديدة تنفس عن وجودها عن طريق هذه الهيئة الجديدة .

فما هو طابع المؤتمر الوطني الجديد الذي تم تأليفه على أساس الانتخاب المباشر؟ عاد إليه حوالي ٢٢٠ من الجيرونديين بزعامة بريسو وكوندروسيه وتوماس بين ، وكان الجيروندي في الجمعية السابقة يمثلون أقصى اليسار ، فإذا بهم في المؤتمر الوطني يمثلون اليمين . أما اليسار فكان يمثل مائة من اليعاقبة الذين عرفوا باسم الجبليين بزعامة دانتون وروبسبير وكارنو وسان جوست . وظلت الأغلبية في الوسط فانضمت في بادئ الأمر وتحت الضغط الشعبي إلى اليسار ثم عادت فانضمت إلى اليمين بعد انقلاب Thermidor والقضاء على روبسبير وزعماء الإرهاب الآخرين في يوليو سنة ١٧٩٤ .

بيد أن هذا الاتجاه الواضح إلى اليسار في المؤتمر في أول الأمر لم يمن مطلقاً انقلاباً في مشاعر البلاد وظروفها ، فالأغلبية الساحقة كانت من الفلاحين الذين استفادوا فعلاً من الثورة وأصبح يهمهم استقرار الأمر للطبقة الحاكمة الجديدة — التي كان يمثلها الجيروندي والوسط — حتى يتفرغوا لاستثمار ما حصلوا عليه . ولذلك ظل الطابع البورجوازي هو الغالب على المؤتمر الجديد برغم أن اليسار المتطرف استطاع السيطرة على مقاليد الحكم طوال فترة الإرهاب بمساعدة شعب باريس . ومن ثم فأنتنا نستطيع اعتبار هذه المرحلة مجرد فترة عابرة لا تمثل حقيقة الوضع .

ولكن الصراع بين الجيروندي والجبليين في المؤتمر الوطني لم يكن مجرد صراع على السلطة بين الطبقة الوسطى يساندها الفلاحون من ناحية وباريس التي تسيطر عليها كتل الدهاء من ناحية أخرى ؛ بل كان في الحقيقة صراعاً بين المدافعين عن قدسية حق الملكية واتجاه جديد نحو السير بالثورة الفرنسية إلى نهايتها المنطقية بالانتقال من مرحلة المساواة القانونية إلى مرحلة المساواة الاجتماعية .

ولا يعنى هذا أن الإجراءات شبه الاشتراكية التي تمت في عهد الارهاب (مثل قوانين الحد الأعلى لأسعار السلع وتحريم التخزين ومصادرة أموال الأثرياء وقانون المشتبه فيهم) وليدة هدف اشتراكي محدد، أو أن دستور عام ١٧٩٣، الذي وأدته الطبقة الوسطى في مهده ولم تسمح بوضعه موضع التنفيذ قط، جاء بناء على مخطط اشتراكي مرسوم سابقاً.

بل أنه مما لا جدال فيه أن هذه القوانين ما كانت لتصدر لولا ضغط الظروف الحربية من ناحية وسيطرة شعب باريس وزعمائه على المؤتمر الوطني من ناحية أخرى. ولذلك استطاع ممثلو الطبقة الوسطى في المؤتمر إلغاء جميع هذه القوانين التي اعتبرت قوانيناً استثنائية بمجرد أن استرجعوا سيطرتهم واستولوا على السلطة ثانية بعد القضاء على روبسبير وزمرته — ومن قبله دانتون وديمولان.

وكان من الطبيعي أن يثور شعب باريس بعد القضاء على من اعتبرهم زعماءه، وجاءت ثورة بابيف تعبيراً جزئياً عن هذه الثورة؛ واعتبرت أول محاولة عملية للاستمرار بثورة عام ١٧٩٩ إلى نهايتها المنطقية.

ولسنا في حاجة إلى الاسهاب في تفاصيل ثورة بابيف أو في الحديث عن تاريخ حياة بابيف نفسه فجميع المؤلفات في الفكر الاشتراكي وتاريخ الثورة الفرنسية حافلة بهذه التفاصيل. ويكفي هنا أن نقول أن بابيف كان ينتمى إلى الطبقة الدنيا في المجتمع الفرنسي، ولد فقيراً وعانى الضيق والشقاء السائدين، ثم عمل مسجلاً لأراضى النبلاء وكان من مهمته أن يقوم بتحصيل المكوس الاقطاعية القاسية من الفلاحين، وهي مهمة عاقبتها نفسه لما شهد فيها من مظالم وافتئات على هؤلاء الفلاحين. ولهذا تحول، عندما نشبت الثورة، إلى ثورى متحمس واشتغل بالصحافة وساعدته دراسته السابقة لفلسفة القرن الثامن عشر على تكوين آراء خاصة سنرى فيما بعد كيف حاول تطبيقها. ولكننا نعلم أنه كان قد بدأ يتجه اتجاهاً خاصاً قبل ذلك من خطاب له، اكتشف مؤخراً، إلى

سكرتيراً أكاديمية آراس في عام ١٧٨٧ ؛ وفي هذا الخطاب نستطيع أن نتبين
البذور الاشتراكية الأولى في تفكيره . وفي عام ١٧٨٩ اشترك في « كراسة
مطالب » Cahier des Doléances دائرته الانتخابية (روان)
وطالب مثل الأغلبية الساحقة من الكراسات الأخرى بإلغاء الامتياز والأوضاع
الاقطاعية ولكنه لم يأت فيها بمجديد .

وفي أواخر عام ١٧٩٤ أصدر صحيفة (جورنال دي لالبرتية دي بريس)
ثم غير اسمها إلى (تريبون دي بيبيل) وأخذ يدعو فيها إلى تطبيق المساواة
الاقتصادية وعدم الوقوف عند مجرد المساواة القانونية وحدها لأن « المساواة
الاقتصادية أولى بالاهتمام ، فالتفاوت الاقتصادي للكبير أسس البلاء » . ولا شك
في أن هذه الأفكار إن لم تكن اشتراكية بالمعنى الحديث المحدد فانها على الأقل
متقدمة في اتجاه اليسار عن كل ما رأيناه حتى الآن عند زعماء الثورة الفرنسية ،
خاصة وقد اقترنت بمحاولة تطبيقها عملياً . إذ أن هذا هو ما شرع باييف يعمل
من أجله .

ففي العدد ٣٣ من التريبون أعلن باييف للعالم طويها الاشتراكية الجديدة
« جمهورية الأكفاء » (République des Egaux) التي تقوم على المساواة
الكاملة بين جميع أعضاء المجتمع باعتبارهم أكفاء اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً
ودعا إلى تطبيق دستور عام ١٧٩٣ باعتبارها السبيل إلى تحقيق مجتمعه .

ولكن الثورة كانت ، كما أشرنا ، قد غيرت اتجاهها بعودة الجيرونديين يساندهم
المعتدلون إلى السلطة والقضاء على اليقافة بإعدام روبسبير وزملائه . بيد أن
الظروف هيأت لأفكاره تربة صالحة : إذ بدأ السخط يعم بين الطبقات الدنيا
وقد تحطمت آمالها تماماً في أي إنقاذ سريع بسقوط زعمائها .

واجتمع حول باييف لفيف من الساخطين كونوا « جمعية الأ كفاء » وانضم إليهم بعض فلول اليعاقبة وأنشأوا « نادى البانثيون » الذى أغلقتة حكومة « الإدارة » فى أوائل عام ١٧٩٦ ؛ فتحول باييف وزمرة من زملائه إلى نشاط الأقيية وأصدروا صحيفة سرية باسم « المدافع عن خمس وعشرين مليوناً من المضطهدين » .

وفى صبيحة أحد أيام مارس صحبا سكان باريس ليروا على الجدران ملصقات تحمل عنوان « بيان الأ كفاء » من « تحليل مذهب باييف Babouvisme » وانتشرت الاشاعات فى باريس بأن جنود بعض الحاميات على وشك التمرد تضامناً مع الشعب .

وجاء فى مقدمة البيان (١) « إن الثورة الفرنسية ليست سوى المرحلة الأولى فى ثورة أخرى أكبر منها بكثير ستكون آخر الثورات » وفى مكان آخر منه جاء « ألغوا الملكية الفردية الزراعية فالأرض ليست ملكاً لأحد من الناس » . ثم طالب بإعادة دستور عام ١٧٩٤ الذى « يضمن للشعب المساواة الاجتماعية الكاملة » . وكلها مفاهيم كما نرى أصبحت منذ ذلك الوقت جزءاً لا يتجزأ من التراث الاشتراكى .

وقررت حكومة « الإدارة » المبادرة بالعمل ، وكانت قد تجمعت لديها أدلة على مؤامرة يستعد باييف للقيام بها هو وبعض زملائه (الذين كان من بينهم بعض رجال الجيش أحدهم ضابط كان جاسوساً للحكومة ينقل أخبار الجماعة أولاً بأول إلى السلطات) فألقت القبض على باييف وعدد كبير من أتباعه .

وأعدم زعيما المؤامرة ، باييف وداريته ، ونفى كل من سيلفان مارشال

(الذي وضع بيان الأ كفاء) وبووناروتى (الذي عاش ليكتب تاريخ مؤامرة الأ كفاء . وظل الاشتراكيون الثوريون يعتبرون كتابه أنجيلهم الذي يرجعون إليه)

ويتبين من الوثائق التي يمكن الاعتماد عليها في السجلات الخاصة بمحاكمة بابيف ورفاقه أنهم كانوا يريدون الاستيلاء على السلطة بواسطة مجموعة صغيرة من الزعماء الثوريين وينشئون حكماً ثورياً يعتمد على أتباعهم في الجمعيات السرية الباريسية مع العمل بسرعة على انتخاب جمعية وطنية جديدة على أساس الانتخاب المباشر للجميع كما جاء في دستور عام ١٧٩٣ . كما عقدوا العزم على الشروع فوراً ودون انتظار حتى تجتمع الجمعية الوطنية في اتخاذ إجراءات المصادرة على نطاق واسع وإعادة توزيع الأموال المصادرة على أساس من التملك المشترك في السلع واستعمالها على قدم المساواة بين الجميع وإلغاء حق الميراث فوراً بحيث تتحول الملكية الخاصة كلها في جيل واحد إلى ملكية مشتركة .

وجلى أن بابيف وزمرته كانوا يوجهون قسطاً ضخماً من اهتمامهم إلى عمال المدن ، وهي ظاهرة جديدة تماماً لم نقابلها في أى مجتمع حديث من قبل — وليست هذه هي الظاهرة الجديدة الوحيدة في حركة بابيف .

إن التمرد الذي قام به بابيف لم يحقق كما نعلم شيئاً من أهدافه المباشرة ، فقد أخفق التمرد — وكان لابد أن يخفق — حيث أن الظروف التي يتطلبها نجاحه غير متوفرة ؛ أوعلى حد ماذهب إليه كارل ماركس كان لابد لمثل هذه المحاولات الأولى في الكفاح المباشر Direct Action أن تفشل بالضرورة لأن البروليتارية كانت لاتزال جنيناً في رحم المجتمع ولم تكن الظروف المادية لميلادها قد وجدت بعد .

بيد أن أهمية مؤامرة بابيف لاترجع إلى ما حققته فعلاً ، بل إلى أنها كانت طليعة للحركات التي جاءت بعدها في سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٤٨

وسنة ١٨٧٠ ثم أخيراً في سنة ١٩١٧ إذ أنها أول علامة على أن الصراع السافر انتقل إلى صعيد جديد بين قوتين مختلفان عن طرفي النزاع الذي وضعت الثورة الفرنسية الكبرى حداً له في فرنسا؛ إنها علامة — إذا كان لي أن أستعير مفهوماً من مفاهيم المادية الجدلية — على تكوين مركبة Synthesis جديدة من قضية ونقيضة Thesis & Antithesis جديدتين ، وأن المسرح قد أعده لقصة صراع طبقى جديد . كما أن هذه المؤامرة منحت الفكر الاشتراكي إلى جانب ذلك ثلاثة مفاهيم أساسية تعتبر اليوم جزءاً لا يتجزأ من النظرية الاشتراكية ، ونستطيع أن نرى آثار هذه المفاهيم منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى اليوم .

فهناك أولاً فكرة القلة المجاهدة المختارة التي تقود الجماهير إلى المجتمع الاشتراكي وتفرض ديكتاتورية البروليتاريا (١) التي تعتمد على الجماهير الكادحة وحدهم وتعمل من أجلهم . وقد تلقف هذه الفكرة بلانكي وأنصاره وتمحلت على أيديهم إلى مذهب « القلة الواعية » التي لعبت دوراً كبيراً في النظرية السندكالية الفرنسية حتى الآن .

ونحن نعلم أنه برغم أن ماركس عدل عن فكرة القلة المجاهدة المختارة التي تقود الجماهير وتدريبها ، إلى فكرة ضرورة أن تكون البروليتاريا كلها واعية وإلا فإن زعماءها يظلون عاجزين بلا سند ، فإن لينين وتروتسكي طبقا الفكرة الأولى حرفياً وبمخذاً في ثورة عام ١٩١٧ ؛ ولا يغير من هذا أن كتاب الشيوعية الحديثين نفوا مراراً وتكراراً أن لينين مدين بشيء لبلانكي .

وهناك ثانياً مذهب « العمل الثوري المباشر » Revolutionary Direct

(١) ايسايا برلين « كارل ماركس » (١٩٥٦) ص ١٤ و ١٠٠ و ١٧٣ .

Action بواسطة الجماهير نفسها باعتباره الأسلوب الوحيد الذي يمكن عن طريقه تحقيق المجتمع الاشتراكي ، وهو المذهب الذي تلقفه أيضاً بلانكي وتاريس وانتقل إلى إنجلترا عن طريق أوبرايان — زعيم القطاع المنادي باستعمال العنف من المرائضيين Chartistes — إذ قام بترجمة كتاب بووناروتى عن ثورة بابيف إلى الإنجليزية وجعل من نفسه داعية لمذهب بابيف فى إنجلترا .

وهناك أخيراً مذهب صراع الطبقات الذى كان بابيف أول من أدخله عملياً فى الحركات الاشتراكية . ونحن نعلم أن فكرة صراع الطبقات كانت موجودة قبل الاشتراكية الحديثة بقرون ، ولكن الذى لا جدال فيه أن أول صراع طبقي يظهر سافراً على مسرح التاريخ كان على يد بابيف وزملائه . كما أن فكرة البروليتاريا كظرف فى الصراع ارتبطت دائماً بابيف (١) .

ويقول كول ، فى موسوعته الاشتراكية الضخمة التى ضمت جميع مذاهب الفكر الاشتراكي الحديث ، أن أول أصحاب المشروعات الاشتراكية ممن يعتد بهم هو : جراكوس بابيف ، لأنه بالرغم من أن كلمة اشتراكية نفسها لم تكن قد عرفت بعد فى أواخر القرن الثامن عشر فإن لبابيف حقاً واضحاً فى أن يعتبر أول مفكر اشتراكي وضع نفسه على رأس حركة ذات أهداف اشتراكية بالمفهوم الحديث ، ومن بابيف انحدرت سلسلة طويلة من الاشتراكيين الذين اعتبروا التأمير الثورى وسيلة تحقيق المجتمع الاشتراكي . وما من شك فى أن فكرة بابيف تركت أثراً عميقاً فى اتجاه الحركات التالية وبخاصة فى فرنسا ، بل وأن جميع حركات المساواة الكاملة والشيوعية فى فرنسا تدعى ، على حد ما ذهب إليه الأستاذ دافيد تومسون فى مؤلفه القيم عن مؤامرة بابيف أنها تنحدر بصورة

(١) أنظر كول Op. Cit ، ص ١٣ .

أو أخرى من مؤامرة باييف ، وأن الثوريين والجمعيات السرية في أوروبا عامة طوال القرن التاسع عشر تعتبر كتاب بوناروتى عن المؤامرة أنجيلها .

وهكذا فإن الثورة الفرنسية — ثورة الحرية والمساواة والإخاء — منحت البورجوازية الصاعدة الحرية في السيطرة على مقدرات المجتمع الفرنسى وتسكديس الثروات الهائلة ، ومنحت المالكين المساواة — أى المساواة فيما بينهم أمام القانون ولكنها لم تمنح الكادحين سوى الأخاء وتقليد باييف الثورى .

عبدالكريم أحمد

